

Distr.
GENERAL

A/C.3/50/12
8 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررین والممثلین الخاصین

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت في بعثة
يوغوسلافيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن مشروع القرار المعنون "حالة حقوق الإنسان في كوسوفو" (A/C.3/50/L.43) المعد
من جانب جمهورية ألبانيا في اللجنة الثالثة وبشأن البيانات والاتهامات التي وردت بشأن الموضوع ذاته
أثناء المناقشة في اللجنة في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال.

فأولاً يمكن طرح السؤال لماذا ترى ألبانيا من الضرورة أن تشير مراراً وتكراراً ما تسمى بمسألة
كوسوفو؟

إن المشكلة المدعى بها التي أثارها ممثل جمهورية ألبانيا كمثال على انتهاكات حقوق الإنسان
لا صلة لها مطلقاً بحقوق الإنسان، وإنما تتعلق بالحركة الانفصالية التي يتزعمها قادة الأقلية الألبانية
وتهيئها سلطات جمهورية ألبانيا. ويتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق فصل محافظة كوسوفو ومتى وهيجا
المتمتعة بالحكم الذاتي مما سوف يتسبب في تمزيق أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتوحيد
المحافظة في النهاية مع جمهورية ألبانيا.

لقد ظلت محافظة كوسوفو ومتى وهيجا المتمتعة بالحكم الذاتي جزءاً لا يتجزأ من جمهورية صربيا
وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على مدى ٥٠ عاماً ومنذ عام ١٩٤٥، وتحتسب باستقلال ثقافي وإقليمي
ضمن جمهورية صربيا. وفي عام ١٩٨١ عندما حدثت انتفاضة عنيفة ضد النظام الدستوري لجمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية آنذاك، كانت جميع المناصب القيادية في المحافظة مثل رئاسة مجلس
الرئاسة ورئيسة المجلس التنفيذي ورئيسة رابطة الشيوخ عيين والأمينين الإقليميين للداخلية والدفاع من

نصيب الأقلية الألبانية. وكان النواب من هذه المحافظة يتمتعون في ذلك الوقت بسلطة النقض (الفيتو) في مجلس دولة صربيا ويمكنهم التأثير في أي قرار يهم مجمل أراضي جمهورية صربيا الاشتراكية آنذاك. وعلى عكس الأقليات في الأماكن الأخرى من العالم، كان الألبانيون في كوسوفو وميتوهيا يُسيرون بأنفسهم جميع أوجه الحياة العامة في المحافظة. ولم يكن في مقدور سلطات الدولة والسلطات الاتحادية، خلافاً لدستور صربيا ويوغوسلافيا، التدخل في عملية صنع القرار في المحافظة.

وبالإضافة إلى ذلك كان عدد من المناصب الاتحادية الرئيسية على مستوى الدولة والحزب يشغلها ممثلون لأشخاص ينتسبون إلى الأقلية الألبانية (س. حساني، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة؛ و أ. كورتيشي، رئيس جمعية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة؛ و أ. شكرية، رئيس مجلس رئاسة رابطة شيوعي يوغوسلافيا؛ و أ. فلاسي، رئيس منظمة الشباب).

وبدلاً من احترام الدستور والقوانين في يوغوسلافيا وصربيا ودمج أنفسهم على نحو كامل في الحياة الاجتماعية والسياسية كمواطنين مخلصين اختارت الأقلية الألبانية بقيادة زعماء الحزب الوطني المتطرف والداعية من تيرانا عدم ممارسة الحكم الذاتي والحقوق المنصوص عليها في الدستور. وقاموا نتيجة لذلك بمقاطعة التعداد والانتخابات والمؤسسات السياسية لجمهورية صربيا. وألقوا اللوم بشأن قراراتهم هذه على سلطات جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترفض بشكل قاطع الاتهامات الكيدية والمفترضة بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان للأقلية الألبانية. إذ تكمن المشكلة في مكان آخر. لقد رفض الألبانيون وعن عدم ممارسة حقوقهم. ويتبين ذلك من حقيقة أن جميع الأقليات الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما في جمهورية فويفودينا التي تتمتع بالحكم الذاتي، تمارس حقوقها بموجب الدستور. فعلى سبيل المثال يحق لها التعليم، بلغتها الأم في جميع المستويات التي تعرف بها المعايير الأوروبية. ويقوم بتذليل شؤون البلديات المحلية، التي يمثل فيها سكان الأقلية الألبانية، ممثلون لأحزاب الأقلية السياسية. وتتبين حرية التعبير من العديد من محطات الإذاعة والتلفزيون التي تبث برامج الأقليات ومجموعة الصحف التي تنشر بلغات الأقلية. ويمارس مجلس المحافظة التي تتمتع بالحكم الذاتي، وهو مركز النشاط السياسي، بالإضافة إلى الحكومة الإقليمية ولاية واسعة في تنفيذ الاستقلال الذاتي الثقافي والإقليمي للمحافظة.

كيف يستقيم أن يقوم الأفراد الذين ينتسبون إلى الأقليات الهنغارية والرومانية والسلوفاكية وغيرها في محافظة فويفودينا بممارسة حقوقهم بحرية في حين تدعى الأقلية الألبانية في محافظة كوسوفو وميتوهيا تعرضها للاضطهاد. إن المشكلة تكمن في التفكير السائد لدى القيادة السياسية للأقلية الألبانية، بقيادة إبراهيم روجوفا، في أن الألبانيين لا يعانون بأية حقوق للأقلية أو بحقوق ديمقراطية أو للحكم الذاتي وإن ما هم مهتمون به فقط هو انفصال كوسوفو.

وتعتبر القيادة السياسية للأقلية الألبانية في محافظة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي من غلبة دعاء الانفصال، وهي تحظر أفراد الأقلية الألبانية أجمعين من العمل أو من الذهاب إلى المدارس العامة أو زيارة المؤسسات الصحية أو من أية طريقة تربطهم بدولة صربيا ويوغوسلافيا. وتعرض من يخالفونهم لمختلف أشكال المضايقة بموافقة القيادة الألبانية. ونظراً لهذه السياسيات لا يعمل اليوم سوى عدد متواضع من الألبانيين في الشرطة المحلية والمؤسسات الصحية والمدارس والجامعات في محافظة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي وفي الوقت ذاته تقوم القيادة السياسية الألبانية بفرض ضرائبها الخاصة على الأقلية الألبانية لتسخير شؤون ما يسمى جمهورية كوسوفو. ويتم ذلك داخل المحافظة وفي الخارج أيضاً. ويصعب جداً تصديق أن بعض الحكومات الأجنبية التي تستضيف أعداداً كبيرة من المهاجرين الألبان من كوسوفو، لا تدرك هذه الحقيقة أو لا ترغب في منع هذه الأنشطة. ومن المعروف أيضاً اليوم أن أكبر تجار المخدرات في بعض أنحاء أوروبا هم ألبان من كوسوفو. ويقدر أن أغلبية التجارة غير المشروعة بالمخدرات في سويسرا يتم على أيدي الألبان. وتنتهي الإيرادات من ذلك عادة إلى أيدي الانفصاليين الألبان للترويج لقضية فصل محافظة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي الوقت ذاته فإن سلطات جمهورية ألبانيا التي تشجع انفصال كوسوفو لا تعترف بحقوق الأقليات القومية اليوغوسلافية في بلدها. بل أنها ترفض حتى وجودها وتحرمها من جميع حقوقها الثقافية والدينية وحرياتها. فعلى سبيل المثال فإن أفراد الأقلية القومية الصربية محرومون من الحق في استخدام لغتهم الأصلية رسمياً في المدارس وفي الصحف وفي الإذاعة والتلفزيون. وتعرض مرافق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية للتدمير كما تتعرض ممتلكاتها للمصادرة.

إن أكثر ما يكشف الأهداف الحقيقية لجمهورية ألبانيا فيما يتعلق بالدولة الصورية لما يسمى "جمهورية كوسوفو" هو بيان مجلس الشعب لجمهورية ألبانيا المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (A/C.1/50/4)، المرفق الذي اعترف المجلس بموجبه بجمهورية كوسوفو بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة. وفي الوقت الذي يحرض فيه الممثلون الألبانيون على أن يعلنوا صراحة أن بلدكم يؤيد جميع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلستكي الخاتمية وميثاق باريس لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فإنهم لا يتزدرون في الوقت ذاته في اشتءاء أراضي البلدان المجاورة.

وأكون شاكراً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

— — — — —